

## قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢  
فى شأن محال بيع العاديات والسلع السياحية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

يستبدل بنصوص الفقرة الأولى من المادة (١) والبند (٢) من المادة (٨) والمادة (١٠) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن محال بيع العاديات والسلع السياحية ، النصوص الآتية :

**مادة (١) فقرة أولى :** «على أصحاب محال بيع العاديات والسلع السياحية التى لاتعتبر أثراً وفقاً للقانون ، ويقبل على شرائها السياح عادة ، والتى يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة ، أن يتقدموا بطلب إصدار ترخيص لها من وزارة السياحة باعتبارها محال لبيع العاديات والسلع السياحية ، وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لايجاوز خمسمائة جنيه .

ويجب على أصحاب المحال التى لم تحصل على ترخيص قبل العمل بهذا القانون أن توفق أوضاعها وفقاً للفقرة السابقة فى موعد لايجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون» .

**مادة (٨) بند (٢) :** «إذا خالف حكم الفقرة الأولى من المادة (١) ، أو وضع العلامة المنصوص عليها فى المادة (٣) من هذا القانون دون الحصول على ترخيص من وزارة السياحة» .

**مادة (١٠):** «يعاقب كل من يخالف حكم الفقرة الأولى من المادة (١) ، أو من يضع العلامة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون دون الحصول على ترخيص من وزارة السياحة ، بغرامة لاتقل عن ألف جنيه ولاتزيد على عشرة آلاف جنيه ، فضلاً عن الحكم بغلق المحل مدة لاتزيد على ستة أشهر وبضاعف الحد الأقصى للغلق في حالة العود» .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غزة ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ

( الموافق ٢١ أبريل سنة ٢٠٠٤ م ) .